Document: EC 2016/92/W.P.5/Add.1
Agenda: 6
Date: 7 June 2016
Distribution: Public
Original: English

A

الاستثمار في السكان الريفيين

استجابة إدارة الصندوق لتقرير التقييم التجميعي بشأن الأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب

مذكرة إلى السادة أعضاء لجنة التقييم

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Josefina Stubbs
نائبة الرئيس المساعدة
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2318 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: j.stubbs@ifad.org

Périn Saint-Ange
نائب الرئيس المساعد
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2448 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: p.saintange@ifad.org

Ashwani Muthoo
مدير شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي
رقم الهاتف: 2053 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: a.muthoo@ifad.org

Lisandro Martin
مدير البرنامج الرئيسي
دائرة إدارة البرامج
رقم الهاتف: 2388 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: lisandro.martin@ifad.org

Kris Hamel
كبير الأخصائيين التقنيين
دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة
رقم الهاتف: 2581 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.hamel@ifad.org

نشر الوثائق:

Alessandra Zusi Bergés
القائمة بأعمال
مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2092 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

لجنة التقييم – الدورة الثانية والتسعون
روما، 21 يونيو/حزيران 2016

للاستعراض

1- **مقدمة.** تقدر إدارة الصندوق تقرير التقييم التجميعي الذي أعده مكتب التقييم المستقل بشأن الأنشطة غير الإقراضية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب. يتطرق التقرير لموضوع تزداد أهميته بالنسبة للصندوق. وبالفعل، فإنه يأتي في وقت يحاول فيه الصندوق بنشاط تعزيز هيكليته المؤسسية وأنشطته لدعم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

2- ترحب إدارة الصندوق بما توصل إليه التقرير بأنه، وحتى تاريخه، أثبتت جهود الصندوق في تشاطر المعرفة في سياق التعاون بين بلدان الجنوب "بالفعل نقاط قوة الصندوق في دعم التعلّم بين النظراء... وتوليد ما يعتبر ممارسات جيدة ونجاحات في العديد من الحالات". كذلك تقدر إدارة الصندوق النتيجة التي تعترف بجهود الصندوق الأخيرة في تجربة طرائق جديدة للاستجابة للاحتياجات المتنوعة للدول الأعضاء فيه.

3- يسلّط التقرير الضوء على الفرص المتاحة لتحسين توجيه النتائج في تخطيط ورصد الأنشطة غير الإقراضية، وتعميق التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، والاستمرار في تجربة صيغ بديلة أكثر تنوعا لدعم التعاون بين بلدان الجنوب. وتأتي هذه النتائج في الوقت المناسب لها وهي تلقى ترحيبا كبيرا.

4- تعترف إدارة الصندوق بأهمية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل، وهو ما تم التأكيد عليه في التقرير. إلا أن التقرير لا يعطي قدرا مساويا من الأهمية لفعالية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كأداة للتحول الريفي في البلدان منخفضة الدخل. وباستثناء تمكين البلدان منخفضة الدخل من التعلم من التقدم المحرز في البلدان متوسطة الدخل، يتيح التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لهذه البلدان أيضا تقاسم الخبرات البارزة والتكنولوجيات والدروس المستفادة بين بعضها البعض، نظرا لتشابه بيئاتها السياساتية والمؤسسية.

5- **التوصيات الواردة في تقرير التقييم التجميعي والخطوات التالية.** توافق إدارة الصندوق بصورة عريضة على التوصيات الواردة في التقرير، وهي بالفعل تقوم بالعمل اللازم في الاتجاه المقترح (يضم الجدول أدناه استجابة الصندوق لكل واحدة من التوصيات الخمس).

6- وكما ينعكس في الاستجابات على التوصيات، وخلال الفترة 2016-2018، سيستمر الصندوق في التركيز على تعميم أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عملياته. وبالبناء على القاعدة التي أُرسيت خلال فترة التجديد التاسع للموارد، سيسعى الصندوق لتحقيق أهداف عديدة ملموسة. أولها، الوحدة المنشأة في شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي، لتنسيق أنشطة الصندوق المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والتي سيتم تعزيزها، لا من خلال إضافة القدرات فقط، وإنما أيضا من خلال زيادة وتحسين التركيز المحدد على التعاون بين الدوائر المختلفة.

7- ثانيا، سيتم تعزيز الآليات الداخلية لضمان التتبع والتطبيق المتسق للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في جميع عمليات الصندوق. ويتضمن ذلك، التعديلات المدخلة حديثا على صيغ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية. وينطوي المضي قدما في هذا المجال على انخراط أكبر في عمليات إعداد المشروعات والمنح وتشذيب، واستكمال والشروع بنهج تتبع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي تمت المبادرة به كتجربة ريادية خلال فترة التجديد التاسع للموارد.

8- ثالثا، ستتم صياغة إطار مفاهيمي شامل لتوحيد الأنشطة السابقة – وإيصال الأنشطة المستقبلية المعنية للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وعلى وجه الخصوص، سوف يسعى الصندوق لخلق آلية لعرض وتشاطر خبرات ومعارف الصندوق (وغيرها ذات الصلة) في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وستكون هذه الآلية بمثابة المنصة لنشر حلول التنمية الريفية، وفي نهاية المطاف، للتوسط في شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص.

9- وخلال فترة التجديد العاشر للموارد، سوف يبني الصندوق على المساهمات التكميلية غير المقيدة التي تصل إلى 5 ملايين دولار أمريكي، والتي تعهدت بها حكومة جمهورية الصين الشعبية، بموجب التجديد العاشر للموارد، للترويج للتعاون بين بلدان الجنوب. ويتوقع أن تُستخدم هذه الأموال الأولية كأموال أساسية لتحفيز أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أقاليم عديدة. وخلال فترة التجديد العاشر للموارد، وما يتعداها، يتوقع استخدام هذه الأموال لاستقطاب تمويل إضافي (من الصندوق علاوة على مصادر أخرى) لدعم عمل الصندوق في هذا المجال.

رد إدارة الصندوق على التوصيات الواردة في تقرير التقييم التجميعي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الذي أعدّه مكتب التقييم المستقل

توصيات مكتب التقييم المستقل	*استجابة إدارة الصندوق*
1- توفير وضوح مفاهيمي وتوجيه عملي على المستوى المؤسسي لدعم الصندوق للتعاون بين بلدان الجنوب.	قد تكون هذه التوصية قابلة للتطبيق لو نظرنا إلى الفترة الكاملة التي يغطيها التقرير؛ إلا أنه في السنوات الأخيرة بُذلت جهود معززة لتوفير الوضوح المفاهيمي والتوجيه العملي: • تمت صياغة الوضوح المفاهيمي لنهج الصندوق في اتفاقية مع الدول الأعضاء وهي ترد في التقرير النهائي لهيئة المشاورات الخاصة بالتجديد العاشر لموارد الصندوق (انظر الفقرتين 50–51، الوثيقة GC38/L.4/Rev.1). • كذلك فقد تم توفير الوضوح المفاهيمي والتوجيه العملي من خلال الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2016–2025، الذي تمت الموافقة عليه في ديسمبر/كانون الأول 2015، والذي حدد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كواحد من "أركان إيصال النتائج في الصندوق". • تعمل شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي حاليا على آلية الهدف منها تحديد وعرض وتشاطر حلول التنمية الريفية عبر البلدان والأقاليم، وسوف تعد وثيقة تحدد النهج العملي والمفاهيمي الشامل، ما أن يتم استكمال هذه الآلية. • كذلك يتم توفير التوجيه على أساس مستمر في سياق عملية ضمان الجودة ولجنة السياسات والاستراتيجيات التشغيلية التي تستعرض جميع وثائق تصميمات المشروعات وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية الجديدة.
2- تعميم أفضل للتعاون بين بلدان الجنوب في البرمجة القطرية من خلال نهج مُهيكل.	• ستستمر إدارة الصندوق في تعزيز جهودها لتعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال نهج مهيكل، بما في ذلك: مراجعات العمليات المؤسسية (صيغ برامج الفرص الاستراتيجية القطرية، مُدخل في عمليات تصميم البرامج والمشروعات القطرية)، ونهج مؤسسي شامل لتيسير التعاون بين بلدان الجنوب.
3- وضع آلية لعرض حلول التنمية الريفية بصورة منتظمة وتوفير منتدى لتيسير الوصول إليها.	• سوف تسعى الإدارة لتنفيذ هذه التوصية كعنصر من نهجها الخاص بالتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي خلال فترة التجديد العاشر للموارد.

4- إيلاء النظر في تدابير تنسيق داخلي أكبر، وتعاون أوثق عبر الشعب.	• في أبريل/نيسان 2016، استكملت دائرة الاستراتيجية والمعرفة استعراضا داخليا شاملا، وتم إدراج التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كمسار من المسارات الرئيسية لعمل شعبة الاستراتيجية والمعرفة والانخراط العالمي. • ويتم تعزيز فريق التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن هذه الشعبة، مما يعكس الأهمية التي توليها إدارة الصندوق لهذا الموضوع. ويتمثل دور الشعبة في العمل مع دائرة إدارة البرامج وغيرها من الدوائر، من بين أمور أخرى، بهدف تيسير وتنسيق أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتوثيق وتحسين الوصول إلى الحلول ورصد الإنجازات والإبلاغ عنها. • وبالعمل على هذه المسارات، سوف تكون هذه الشعبة بمثابة رأس الحربة لخلق مجموعة عمل بين دوائر الصندوق لتنسيق أنشطة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في الصندوق.
5- الاستمرار في السعي لاقتناص الفرص المتاحة للتعاون مع الوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، بأسلوب عملي على المستويين المؤسسي والقطري.	• غدا التعاون مع الوكالتين الأخريتين في روما على وجه العموم، والتعاون معهما في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على وجه الخصوص، أولوية منذ فترة. وبهذا الصدد، أعدت الإدارة وثيقة عرضت على المجلس التنفيذي حول تعاونها مع الوكالتين الأخريتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما في ديسمبر/كانون الأول 2015، وقد أكدت هذه الوثيقة على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي باعتباره أحد الأولويات.* • تبحث إدارة الصندوق وبصورة نشطة عن الفرص المتاحة للعمل مع الوكالتين الأخريتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما حول التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك، المائدة المستديرة المخطط لها بصورة مشتركة بين الصين والوكالات الثلاث بتاريخ 4 يونيو/حزيران 2016. وتلتزم الإدارة بالعمل مع الوكالتين الأخريتين حول التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. سواء على المستوى القطري أو المستوى المؤسسي.

*التعاون بين وكالات الأمم المتحدة الثلاث التي تتخذ من روما مقرا لها: وضع خط الأساس ورسم سبيل المضي قدما (EB 2015/116/R.28/Rev.1)

10- **اختيار مواضيع تقرير التقييم التجميعي.** تؤكد ورقة النهج التي أعدها مكتب التقييم المستقل حول تقرير التقييم التجميعي على أن "النتائج الواردة في تقييمات مكتب التقييم المستقل الموجودة المولّدة من 'زاوية التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي' ليست كثيرة". وأشار التقرير النهائي إلى أن "النتائج الواردة في التقييمات الموجودة بشأن مواضيع تقرير التقييم التجميعي كانت ضحلة وغير كافية للتفكير بالأسئلة الموجهة الرئيسية".

11- وتعترف إدارة الصندوق بأن الطلب على إعداد تقرير تقييم تجميعي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي جاء من الدول الأعضاء في الصندوق في سياق مشاورات التجديد العاشر للموارد، وأُدرج فيما بعد في جدول عمل مكتب التقييم المستقل لعام 2015، وهو البرنامج الذي حظي بموافقة المجلس التنفيذي. إلا أنه، وبالمضي قدما وبالأخذ بعين الاعتبار جميع هذه الاعتبارات الواردة أعلاه، تشجع إدارة الصندوق المكتب على اختيار مواضيع تقارير التقييم التجميعية المستقبلية على أساس معايير واردة في إطار الانتقائية للمكتب، وعلى وجه الخصوص "توفر ما يكفي من الدلائل التقييمية من قبل المكتب". ومن شأن ذلك أن يضمن توليد الموارد المحدودة المكرسة لتقارير التقييم التجميعية اللمحات الثاقبة المطلوبة للتمعن وإثارة الجدل بصورة جماعية.

12- **النطاق، والمنهجية والعملية.** لاحظت إدارة الصندوق بأن المقصود من التقرير هو التركيز بصورة أساسية على الأنشطة غير الإقراضية في الصندوق (الممولة بالمنح). ومع أن هذا التحقيق يوفر دلائل واستنتاجات مفيدة، إلا أنه يفضي إلى تفويت الفرص المتاحة للنظر بتفصيل أكبر بالأداة التشغيلية الأساسية في الصندوق: وهي الأنشطة المستندة إلى الإقراض (استعرض التقرير مبادرتين بموجب مشروعين ممولين بقروض). وفي حقيقة الأمر، ومن خلال الإقراض والأنشطة الممولة بالمنح، استفادت مشروعات الصندوق وشركاؤه القطريون من تبادل المعارف والتكنولوجيات والدراية بين الأقران لتحسين الإنتاجية الزراعية، وتوسيع فرص الوصول إلى معلومات السوق، وتعزيز السياسات، وزيادة المشاركة المجتمعية في التنمية المحلية. وفي بعض الحالات، أدى التبادل بين الأقران أيضا إلى شراكات في مجال الأعمال، وهو مجال يقع تقليديا خارج نطاق العمل الجوهري للصندوق.

13- وفيما يتعلق بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير التقييم التجميعي الأخير، لدى إدارة الصندوق الملاحظتين المنهجيتين التاليتين: (1) يتسق خط السرد والاستنتاجات بصورة كبيرة مع النتائج المتوصل إليها في التقرير الأساسي، إلا أنها تتضمن عددا من التوصيات (مثلا في الفقرات 159-160 و170، إلى آخره). وفي التقارير المستقبلية سيكون من المفضل بالنسبة للاستنتاجات أن تكون منفصلة عن التوصيات؛ (2) كما تم تأكيده في النسخة الثانية من دليل التقييم، يجب أن تعرض جميع التقارير وبوضوح مسار الدلائل المؤدية إلى توصيات التقييم. وهذا هام على وجه الخصوص بالنسبة لتقرير التقييم التجميعي بشأن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي نظرا لأن بعض التوصيات (مثلا التوصية الرابعة) ليست مرتبطة بصورة واضحة بالاستنتاجات الواردة في التقرير، وهنالك بعض الاستنتاجات الهامة (مثلا حول ضعف رصد التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) التي لم يتم اتباعها بتوصية.

14- انطوى إعداد تقرير التقييم التجميعي على مشاورات واسعة النطاق مع إدارة الصندوق وموظفيه، وأيضا مع أفراد ومؤسسات خارج الصندوق. إلا أن استجابة إدارة الصندوق لا تتضمن تقديرا للاستعراض الوارد في هذا التقرير، وذلك لأنه أعدّ بعد أن وفرت إدارة الصندوق تعليقاتها لمكتب التقييم على مسودة التقرير الرئيسي (التي لم تكن تتضمن استعراضا). وفي المستقبل، ستقدر إدارة الصندوق عاليا تلقيها للجملة الكاملة من الوثائق النهائية لجميع تقارير التقييم (بما في ذلك الاستعراضات/والمواجيز التنفيذية) لتيسير إعداد استجابتها النهائية الخطية عليها.

15- **التوصيات الواردة في تقرير التقييم التجميعي.** تدعو إدارة الصندوق لجنة التقييم والمجلس التنفيذي للنظر في الحاجة إلى وجود توصيات في هذه التقارير التقييمية التجميعية. ومن شأن ذلك أن يتسق مع خاصية التعلم في هذه التقارير[1] – وهي المنتج الوحيد لمكتب التقييم المستقل الذي يركز أساساً على التعلم – كما تم الاتفاق عليه مع المجلس عندما تبنى الأخير سياسة التقييم في الصندوق لعام 2011.

16- هنالك على الأقل ثلاثة أسباب لهذا الاقتراح: (1) من شأن ذلك أن يسمح لإدارة الصندوق بتركيز مواردها المالية والبشرية على التنفيذ لكامل وفي الوقت الموضوع له لثروة من التوصيات الواردة في التقييمات التي يعدها مكتب التقييم المستقل سنويا، وهي تقييم مؤسسي واحد، وخمسة تقييمات لبرامج قطرية، وعشرة

[1] "الغرض الرئيسي من مثل هذه التقارير التجميعية هي تيسير التعلم واستخدام نتائج التقييم من خلال التحديد واقتناص المعرفة المتراكمة حول المواضيع والنتائج المشتركة عبر طائفة متنوعة من الأوضاع" (سياسة التقييم في الصندوق EB 2011/102/R.7/Rev.1).

تقييمات لأداء مشروعات؛ (2) تعتبر تقارير التقييم التجميعية بمثابة تقييم للتقييمات الموجودة. ولكونها كذلك فإن التوصيات الواردة في تقارير التقييم التجميعية غالبا ما تكون تكراراً للتوصيات الموجهة إلى إدارة الصندوق أصلاً في سياق التوصيات الإفرادية المستخدمة كأساس لإعداد هذه التقارير التجميعية؛ (3) نظرا للطبيعة المؤسسية والمواضيعية الشاملة لتقارير التقييم التجميعية، فقد أظهرت الخبرة بأنه من الصعب وضع توصياتها موضع التنفيذ في سياق تصميمات البرامج وبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

17- وأخيرا، فإن شطب التوصيات من تقارير التقييم التجميعية من شأنه أن يوائم وبصورة أكبر بين مهمة التقييم المستقلة بالصندوق والممارسة المتبعة في معظم منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية الأخرى، بما في ذلك تقارير التقييم التجميعية التي تعدها مجموعة التعاون في مجال التقييم التابعة للمصارف الإنمائية متعددة الأطراف.